# الإستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف بين سكوت المتقدّمين وجدل المتأخّرين – مقاربة في ضوء آراء المحدثين –

تاريخ استلام المقال: 2015/10/29 تاريخ قبول المقال للنشر 2017/09/21

**د. كمال مجيدي**

جامعة أدرار

البريد الإلكتروني: kamelmajidi@yahoo. fr

**-الملخّص :**

هذا المقال يسعى إلى الوقوف على حقيقة سكوت المتقدّمين في مسألة الإستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف، والأسباب الّتي أبعدتهم عن الإعتماد عليه في إستنباط القواعد، وتقرير الأحكام، ومتسائلا في الوقت نفسه عن مشروعية ذاك الجدال الّذي دار بين المتأخّرين، وقيمته في توضيح المسألة، مقاربا هذين المسلكين في ضوء آراء المحدثين، وساعيا إلى لفت الإنتباه إلى أنّ سكوت المتقدّمين، وعدم إهتمامهم بهذا الدّليل، لا يعني أنّ ما ورد من لغة في بعض الأحاديث، هو من الشّاذ الخارج عن قواعد العربيّة، وإنّما هو من العربيّة نفسها المسألة فقط أنّ واضعي القواعد غفلوا عن هذا المعين الّذي لا ينضب، ولنا في عمل إبن مالك ما يبرّر مسلكي هذا، فالرّجل وجد تخريجا لغويّا سليما للكثير من الأحاديث النّبويّة. فإلى أيّ مدى يمكن أن نستثمر هذه الآراء، ونعيد التفكير من جديد في مسألة الإستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف متى علمنا أنّ الأحاديث النّبويّة وعلومها باتت من العلوم الدّقيقة الّتي لا يرقى الشّكّ إليها؟ وفي الوقت نفسه أكون بالمنحى هذا ساعيّا إلى التّنبيه إلى أهمّيّة توسيع دائرة الإستشهاد بالحديث لحلّ بعضا من قضايا اللّغة العربيّة.

**Résumé**:

cet article aborde la problématique autour d'un silence inexplicable des anciens sur les questions de non utilisation des exégètes –citation- du prophète dans la déduction des règles de la langue ,est en même temps aborde la dialectique de leur successeurs . l'approche entre les deux airs des

anciens et leur successeurs à la lumière des contemporains . cependant, il est à signaler que le silence observé par les anciens sur l'étude de la langue des citations ne peut être considérée comme une langue non- régie de règle, alors que c'est une langue issue de la langue arabe.

La problématique réside dans la négligence d'analyser cette langue . nous avons un exemple édifiant pour justifier notre tendance, ibne malek est parvenu à régler certaines problèmes de langue relèves dans des citations. n'est-il pas temps de repenser cette problématique pour aboutir enfin à résoudre certains problèmes de la langue arabe.

**-مقدّمة:**

ترتيب مصادر الإستشهاد الأصل فيه أن يكون الحديث النّبوي الشّريف ثاني مصدر بعد القرآن الكريم وقراءاته؛ لكنّ المتقدّمين في الوقت الّذي أجمعوا فيه على فصاحته صلّى الله عليه وسلّم، وأنّه أفضل من نطق بالضّاد، وأنّه أوتي جوامع الكلم، وأنّ كلامه دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوق، سكتوا ولم ينل هذا الدّليل حقّه من العناية كما نالت الأدلّة الأخرى سواء أكانت نقلية كالقرآن الكريم وقراءاته، وكلام العرب، وإجماع النّحاة، أم عقلية كالقياس والإستصحاب. والسّكوت الّذي إمتدّ من عهد سيبويه (ت180هـ) إلى أبي البركات الأنباري (ت577هـ) هو الّذي منح مشروعية الإختلاف عند بعض المتأخّرين حول الأسباب الحقيقية الّتي أبعدت المتقدّمين عن الخوض في مدى حجيّة الأحاديث النّبويّة في إستنباط القواعد، وبناء الأحكام، وفي الوقت نفسه منحت لي مشروعيّة البحث في المسألة ذاتها.

**-الإستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف في كتب بعض المتقدّمين والمتأخّرين:**

مقاربة هذه المسألة لا يتحقّق بالمجازفة وإرسال الأحكام وكثرة التّعميمات، وإنّما بالوقوف عند المصادر الّتي بين أيدينا، وإحصاء الأحاديث المستشهد بها في بعض كتب البصريّين والكوفيّين، والبغداديّين، متقدّميهم ومتأخّريهم، وباقي الأمصار الأخرى من مصر والشّام والأندلس. والوقوف عند آراء بعض النّحاة لتحليلها ودراستها حتّى نتمكّن من مقاربة المسألة، فهذا سيبويه لم يستشهد في

كتابه إلّا بثمانية أحاديث، ولم يعزها إلى الرّسول صلّى الله عليه وسلّم صراحة، في حين اِستشهد بأربعة وثلاثين وأربعمائة آية، وساق أربعا وأربعين وتسعمائة بيت شعريّ، وخمسة أنصاف البيت الشّعري، وخمسة وتسعين ومائي رجز[1].

وهذه كتب الخلاف النّحوي الّتي تناولت المدرستين البصريّة والكوفيّة[2]، اِنطلاقا من كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباريّ (ت577هـ) ووصولا إلى كتاب (اِئتلاف النّصرة في اِختلاف نحاة الكوفة والبصرة)، لسراج الدّين أبو عبد الله عبد اللّطيف بن أبي بكر الشّرجيّ الزّبيديّ (ت 802هـ) لا نعثر فيها على ما يدلّ أنّ القدماء عوّلوا على الاِستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف، فالأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) من أصل إحدى وعشرين ومائة مسألة خلافية بين البصريّين والكوفيّين لم تجد الأحاديث حضورها إلّا في خمس مسائل[3]، ساقه البصريّون دليلا لهم في مسألتين[4]، بينما ساقه الكوفيّون دليلا في ثلاث مسائل[5]، وأمّا العكبريّ (ت616هـ) في كتابه

---

[1] – ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه، شرح وتحقيق عبد السّلام محمّد هارون، بيروت، دار الجيل، الطّبعة الأولى: (د.ت):7/5–79 ( دليل الفهارس).

[2] –كتب الخلاف النّحويّ المتداولة بين أيدي الباحثين اليوم أربعة فقط، وهي: –الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، لكمال الدّين أبي البركات عبد الرّحمان بن محمّد بن أبي سعد الأنباريّ النّحوي، (ت 577هـ). تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد.

–التبيّين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (ت 616هـ). تحقيق الدّكتور عبد الرّحمان بن سليمان العثيمين.

–مسائل خلافيّة في النّحو، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (ت 616هـ). تحقيق عبد الفتّاح سليم.

–إئتلاف النّصرة في إختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لسراج الدّين أبو عبد الله عبد اللّطيف بن أبي بكر الشّرجيّ الزّبيديّ (ت 802هـ). تحقيق طارق الجنابي.

[3] – الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصريّة، ( د.ط): 1993م. المسائل: 1/ 13. و2/ 71–72–88–111.

[4] –المصدر نفسه: المسألتان: 1/ 13. و2/: 111.

[5] –المصدر نفسه: المسائل: 2/ 71–72–88.

(مسائل خلافيّة في النّحو) فلم يسق أيّ حديث[1]، وحتّى نتمكّن من توضيح المسألة أكثر اِرتأيت الاِستعانة بهذا الجدول التّوضيحي[2]:

## أ-في كتب اللّغة عامّة:

| العلماء – سنة الوفاة | المصدر | عدد الأحاديث |
|---|---|---|
| الخليل (170هـ) | كتاب الجمل في النّحو | حديث واحد |
| سيبويه (180هـ) | الكتاب | ثمانية أحاديث |
| الفرّاء ( 207هـ) | معاني القرآن | خمسة وثلاثون حديثا |
| ثعلب ( 291هـ) | الفصيح | أربعة أحاديث |
| أبو إسحاق الزّجاج (311هـ) | ما ينصرف وما لا ينصرف | حديث واحد |
| اِبن جني ( 392هـ) | اللّمع في العربية | لم يستشهد بأيّ حديث في هذا المصدر بالذّات[3] |
| الزّمخشري ( 538هـ) | المفصّل | ستّة أحاديث |
| السّهيلي ( 571هـ) | الأمالي | أربعة وثلاثون حديثا |
| الأنباري ( 577هـ) | أسرار العربية | أربعة أحاديث |
| اِبن مالك ( 672هـ) | شرح التّسهيل | عشرة ومائتا حديث |
| اِبن عصفور ( 679هـ) | مثل المقرب | حديثان |
| رضي الدّين الإستراباذي (686هـ) | شرح كافية اِبن الحاجب | ثمانية وخمسون حديثا |
| أبو حيان (745هـ) | اِرتشاف الضّرب من لسان العرب | ثمانية وثلاثون حديثا[4] |
| بدر الدّين الحسن بن قاسم المرادي (749هـ) | توضيح المقاصد والمسالك | سبعة وثلاثون حديثا |
| محمّد بن مصطفى القوجويّ (950هـ) | شرح قواعد الإعراب لإبن هشام | خمسة أحاديث |
| اِبن طولون الدّمشقي (953هـ) | المسائل الملقّبات في علم النّحو | ثلاثة عشر حديثا |

[1] –ينظر:

[2] – اِعتمدت في إحصاء الشّواهد على الفهارس الّتي أنشأها محقّقو هذه المصادر، أو ما ذكروه في أثناء كتابة مقدّماتهم، ووقع اِختياري على هذه المصادر بالذّات دون غيرها لسببين اِثنين، أوّلهما هو توفّرها بين يدي، وثانيهما أنّها تمتد على فترة زمنيّة تبتدئ من النّصف الثّاني من القرن الهجري الثّاني، وتنتهي مع بداية النّصف الثّاني من القرن الهجري العاشر.

[3] – وهذا لا يمنع من أنّه اِستشهد بالأحاديث النّبويّة في مصادر أخرى.

– ينظر مثلا: أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تحقيق محمّد علي النّجّار، بيروت، عالم الكتب، الطّبعة الأولى: 1427هـ /2006م: 55-69-71-209-299-313-394-416-598-616.

[4] – ذكر رجب عثمان محمّد محقّق كتاب ( اِرتشاف الضّرب من لسان العرب لأبي حيّان الأندلسي) أنّه اِستشهد بإثنين وخمسين حديثا، منها ثمانية وثلاثون للرّسول صلّى الله عليه وسلّم.

– ينظر: أبو حيان، اِرتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمّد، مراجعة الدّكتور رمضان عبد التّوّاب، القاهرة، مطبعة المدني، الطّبعة الأولى، 1418هـ-1998م :1/ 49 ( مقدّمة المحقّق).

**ب-في كتب الخلاف النّحويّ:**

| العلماء -سنة الوفاة- | المصدر | عدد الأحاديث |
|---|---|---|
| الأنباري (577هـ) | الإنصاف في مسائل الخلاف. | ساق خمسة أحاديث. |
| أبو البقاء العكبريّ (616هـ) | التبيّين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين | لم يسق أيّ حديث. |
| أبو البقاء العكبريّ (616هـ) | مسائل خلافيّة في النّحو | لم يسق أيّ حديث. |
| سراج الدّين أبو عبد الله عبد اللّطيف بن أبي بكر الشّرجيّ الزّبيديّ (802هـ) | ائتلاف النّصرة في إختلاف نحاة الكوفة والبصرة | لم يسق أيّ حديث. |

والأحاديث الموجودة في هذه مصادر بلغ عددها واحدا وستّين وأربعمائة حديث، وهذا عدد يبعث في نفوسنا الحيرة والتّساؤل متى علمنا أنّ الأحاديث النّبوية الشّريفة تعدّ بالآلاف، فصحيح البخاري، مثلا، يضمّ خمسة وسبعين ومائتين وسبعة آلاف حديثا بالمكرّر، فإذا حسبنا نسبة الأحاديث المستشهد بها في هذه المصادر سنجدها: 06.33 % وإذا حذفنا المكرّر، وأحصينا الأحاديث الباقية ألفيناها مقاربة أربعة ألاف حديثا، وتكون النّسبة: 11.52%.

وأوّل ما يلفت نظر الباحث هو اِعتماد النّحاة على الحديث النّبوي الشّريف، سواء أكانوا متقدّمين أم متأخّرين، واِعتمادهم عليه يتقارب بينهم من حيث عدد الأحاديث المستشهَد بها، فهذا الخليل ( ت170هـ ) يستشهد بحديث واحد في كتابه ( كتاب الجمل في النّحو)، ويقتفي أثره بعض المتأخّرين من أمثال اِبن عصفور(ت 679هـ) الّذي يستشهد بحديثين فقط في كتابه ( مثل المقرّب)، وقد يكثر عدد الأحاديث قليلا، فالفرّاء( ت207هـ) يستشهد بخمسة وثلاثين حديثا في كتابه ( معاني القرآن)، وبدر الدّين الحسن بن قاسم المرادي ( ت749هـ) يستشهد بسبعة وثلاثين حديثا في كتابه ( توضيح المقاصد والمسالك). إذا فالأحاديث تقلّ وتكثر عند المتقدّمين والمتأخّرين، وتزداد مع اِبن

مالك(ت672هـ) بشكل لفت اِنتباه المتأخّرين من أمثال أبي حيان ( ت745هـ) واِبن الضّائع (ت680هـ).

**-الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف عند المتقدّمين:**

إذا وقف الباحث على بعض كتب المتقدّمين لا يكاد يعثر جاهدا على آراء نظريّة صريحة في هذا الدّليل من حيث حقيقته ومدى حجّيته في الإستشهاد به، والأحاديث الّتي نستشهد بها، والقدر الّذي نستشهد به، ولا يكاد يعثر، في الوقت نفسه، على رأي يردّ الإستشهاد بهذه الأحاديث، أو يطعن فيها، واِنتفاء هذه الآراء الصّريحة في حقّ هذا الدّليل بالذّات عند المتقدّمين لا يمنع من وجود آراء معرفيّة جمّة في باقي الأدلّة الأخرى، وهذا السّكوت الّذي عرفه هؤلاء المتقدّمون هو الّذي دفع المتأخّرين والمحدثين إلى البحث في حقيقة المسألة.

ثمّ إنّ هذا السّكوت على مستوى التّنظير في قضايا هذا الدّليل ومسائله لا يمنع من أنّ القدماء اِستشهدوا ببعض الأحاديث النّبويّة الشّريفة اِستشهادا، إذا كثر، لم يتعد خمسة وثلاثين حديثا كما ألفينا ذلك عند الفرّاء في كتابه (معاني القرآن)، وهذا المسلك، وإن رأيناه دليلا كافيّا على اِستشهادهم به، لا يبرّر صنيعهم في عدم الخوض نظريّا في هذا الدّليل، كما خاضوا في باقي الأدلّة، ولا يعكس حقيقة آرائهم وموقفهم منه، فما بال هؤلاء المتقدّمين يبسطون القول في الأدلّة النّحويّة الأخرى على المستويين النّظريّ والتّطبيقيّ، وينتجون كمّا معرفيّا نظريّا هائلا، اِحتوته بطون أمّات الكتب النّحويّة، في حين لا نكاد نعثر على آراء نظريّة تبسط القول في الإستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف في كتبهم؟

**-الإستشهاد بالحديث النّبوي عند المتأخّرين:**

المتأخّرون جارَوا المتقدّمين، وقلّ الإستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف في كتبهم، ولم تتعدّ الأحاديث المستشهد عند بعضهم الثّمانية والخمسين حديثا، وهذا ما نجده عند رضي الدّين الإسترابادي في كتابه (شرح كافيّة اِبن

الحاجب)، ولم يخرج عن هذا السّمت إلّا اِبن مالك حين أكثر من الاِستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف، وجادلوا بعضهم بعضا، وبحثوا المسألة من جوانب عدّة، وطرحوا أسئلة معرفيّة ومنهجيّة، منها: هل اِعتمد المتقدّمون في اِستنباط قواعد اللّغة على الأحاديث النّبويّة الشّريفة؟ وهل اِعتمادهم كان اِعتمادا كليّا؛ أي الاِستشهاد بالأحاديث جميعها دون اِستثناء أم اِعتمدوا على بعض منها؟ وإن كانوا قد اِعتمدوا على بعض منها، فلِم هذه الأحاديث بالذّات؟ ولِم لا نعثر في كتبهم على أنظارهم في الاِستشهاد بالأحاديث النّبويّة؟ ثمّ ما الأسباب الحقيقيّة الّتي أبعدت المتقدّمين عن الخوض في الدّليل؟ وما قيمة هذه الأسباب في تبرير مسلكهم هذا؟ وهو أوّل من أكثر من الاِستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف، وخالف بمسلكه هذا المتقدّمين؟

بدأت المشكلة تطرح عند هؤلاء المتأخّرين حينما رأى أبو حيان (ت745هـ) اِبن مالك (ت672هـ) يكثر من الاِستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف، وعدّ مسلكه هذا خروجا عن سنن المتقدّمين والمتأخّرين، فقال: « قد أكثر المصنّف من الاِستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدّمين والمتأخّرين سلك هذه الطّريقة غيره»[1]، والّذي نستنتجه من هذا القول، أنّ الإكثار في الاِستشهاد بالأحاديث النّبويّة مسلك غير معهود عند المتقدّمين ولا المتأخّرين، ولم يره أبو حيّان ذاتُه في كتب هؤلاء، وأمّا التّقليل من الاِستشهاد فهو المسلك معهود في كتبهم.

ووقوف أبو حيّان في وجه اِبن مالك يجعلنا نتساءل، فما بال الرّجل يردّ عمل اِبن مالك، ويستشهد هو نفسه بالحديث النّبويّ الشّريف؟ وهذا ما نصّ عليه اِبن الطّيب (ت1170) صراحة، يقول: « بل رأيت الاِستشهاد بالحديث في

[1] –عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه نبيل طريفي، إشراف إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطّبعة الأولى: 1418هـ/1998م :10/1.

كلام أبي حيان نفسه»[1]، وأكّدت الباحثة خديجة الحديثي في كتابها (أبو حيان النّحوي) هذا الكلام، تقول: « فهذه الأحاديث وغيرها اِستشهد بها أبو حيان في كتبه النّحوية، وقد ذكرها لمجرّد الاِستدلال، وذلك بعد أن اِستشهد بقراءات القرآن وآياته أو بأبيات شعرية»[2].

ومن قبلُ ردّ اِبن الضّائع (ت680هـ) عمل اِبن خروف(ت609هـ) حينما أكثر من الاِستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف، فقال: « واِبن خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على وجه الاِستظهار والتّبرّك بالمرويّ فحسن، وإن كان يرى أنّ من قبله أغفل شيئا وجب عليه اِستدراكه فليس كما رأى»[3]. وهذا القول يشير إلى مسألتين، أولاهما: إن كان الإكثار من الاِستشهاد بالحديث النّبويّ عند اِبن خروف جاء من جهة التّبرّك بأقواله صلّى الله عليه وسلّم، فهذا مسلك حسن، وثانيهما: إن كان هذا الإكثار جاء من جهة الاِعتقاد بأنّ المتقدّمين غفلوا عن هذا المعين الّذي لا ينضب، ولم يتكلّموا فيه، وبغفلتهم هذه أهدروا ثروة لغويّة نعت من رفعت إليه بأنّه أفضل من نطق بالضّاد، وعليه وجب أن نستدرك على المتقدّمين ما فاتهم، فهذا مسلك ليس سليم.

ثمّ بحث المتأخّرون في الأسباب الحقيقيّة الّتي دفعت بالمتقدّمين إلى التّقليل من الاِستشهاد بالحديث النّبويّ، والاِقتصار على نزر قليل منها، وأرجعوها إلى سببين: «أحدهما: أنّ الرّوّاة جوّزوا النّقل بالمعنى (...)، والأمر الثّاني: أنّه وقع اللّحن كثيرا فيما روّي من الحديث؛ لأنّ كثيرا من الرّوّاة كانوا غير عرب

---

[1] – محمّد الخضر حسين: دراسات في العربية وتاريخها، دمشق، مكتبة دار الفتح، الطّبعة الثّانية: 1380هـ /1960م :177.

– وللاِطلاع على آراء اِبن الطّيب الفاسي في مناقشة المتأخّرين، ينظر، أبو عبد الله محمّد بن الطّيب الفاسي، فيض نشر الاِنشراح من روض طيّ الاِقتراح، تحقيق وشرح الأستاذ الدّكتور محمود يوسف فجّال، الإمارات العربية المتّحدة، دبي، دار البحوث للدّراسات الإسلامية وإحياء التّراث، الطّبعة الأولى:1421 هـ/2000م :1/446-455.

[2] –خديجة الحديثي: أبو حيان النّحوي، بغداد، منشورات مكتبة النّهضة، الطّبعة الأولى: 1385هـ / 1966م: 440.

[3] – عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب:10/1.

بالطّبع»[1]. وقارئ هذا القول تتبادر إلى ذهنه مجموعة من الأسئلة، ما أنواع الأحاديث الّتي نقلت بالمعنى؟ وهل روّاة هذه الأحاديث، وهم ممّن عاشوا في عصور الاِحتجاج، تردّ روايتهم؟ وعلى أيّ أساس تُردُّ؟ وإذا كان روّاة هذه الأحاديث من الأعاجم، فلِم قبلنا رواية الأعاجم في اللّغة الشّعر، ولنا في خلف الأحمر، وحمّاد الرّاويّة ما يردّ هذا الزّعم؟

وتحرير محلّ النّزاع حول مسألة تجويز الرّواية بالمعنى، كان مداره حول الأحاديث الّتي رويت ولم تدوّن في بطون الكتب، وأمّا ما دوّن فلا يصح تغيير ألفاظه، يقول البدر الدّماميني (ت827هـ) « إنّ الخلاف في جواز النّقل بالمعنى إنّما هو فيما لم يدوّن ولا كتب، وأمّا ما دوّن وحصّل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم »[2].

واِبن صلاح في كتاب ( مقدمة اِبن صلاح في علوم الحديث) يبحث المسألة تحت عنوان ( في صفة رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلّق بذلك)، ويرى أنّ رواية الرّاوي لما سمعه على معناه دون لفظه إن لم يكن عالما عارفا بالألفاظ ومقاصدها، خبيرا في الوقت نفسه بما تحيل معانيها، بصيرا بمقادير التّفاوت بينها، فلا خلاف في عدم الجواز له بذلك، وأمّا إذا توفّرت فيه تلك الشّروط فالجواز ممّا اِختلف حوله العلماء، فجوّزه أكثرهم، واِمتنع عن تجويزه بعض المحدّثين وطائفة من الفقهاء والأصوليّين من الشّافعيّين وغيرهم، ومنع بعضهم هذا المسلك في أحاديث رسول صلّى الله عليه وسلّم، وأجازه في غيره، والرّاجح في رأي اِبن صلاح هو الجواز في الجميع، وهذا الخلاف لم يجره العلماء على

[1] –عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب: 1/ 11.

[2] – المصدر نفسه : 14/1.

ما اِشتملت عليه بطون الكتب والأوراق؛ لأنّ ما دوّن لا يجوز تغيير ألفاظه، ولكنّ المسألة شملت ما لم يدوّن من الأحاديث النّبويّة[1].

إذا فما دوّن في الكتب الأصل فيه وجوب الاِستشهاد به بين العلماء، لكن ما لم يدوّن، وجوّز العلماء روايته بالمعنى، هو الّذي وقع حوله الخلاف، وتجويز هؤلاء العلماء للرّواية بالمعنى دفع النّحاة إلى تعميم الحكم فشمل الأحاديث جميعها[2]، خاصّة وأن رواة هذه الأحاديث كانوا غير عرب بالطّبع، كل ذلك صرف المتقدّمين في نظر المتأخّرين عن الاِعتماد على الأحاديث النّبويّة في اِستنباط القواعد وبناء الأحكام خوفا من أن يكون اللّفظ لغير رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، أو يكون قد وقع فيه تغيير أو تبديل في ألفاظه، أو لحن في تركيبه.

وممّا نتج عن البحث في مسألة الاِستشهاد بالحديث النّبويّ عند المتأخّرين أن اِنقسموا إلى ثلاثة فرق، فريق فتح باب الاِستشهاد بالحديث مطلقا، وعلى رأس هذا الفريق اِبن خروف واِبن مالك، وفريق منعه مطلقا، وكان على رأسه اِبن الضّائع وأبو حيان، وفريق اِتّخذ لنفسه موقفا وسطا، ومثّل هذا الفريق الشّاطبي (ت790هـ) وجلال الدّين السّيوطي (ت911هـ)[3].

**-موقف المحدثين من الاِستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف:**

وهذا الّذي ذكرته من قبل في حقّ المتقدّمين والمتأخّرين، لا تظهر قيمته العلميّة والمنهجيّة إلّا في ضوء آراء بعض المحدثين الّذين تناولوا المسألة ذاتها. بدأ طرح قضيّة الاِستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف عند القدماء، ومدى تعويلهم

---

[1] – ينظر، اِبن صلاح، مقدّمة اِبن صلاح في علوم الحديث، مصطفى ديب البغا، الجزائر، دار الهدى عين مليلة، (د.ط): (د.ت): 119-123.

[2] –وهذا التّعميم في رأينا كان السّبب في سكوت الكثير من المتقدّمين عن الاِستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف.

[3] –ينظر: عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب: 1/ 12، 13.

–جلال الدّين السّيوطي، الاِقتراح في علم أصول النّحو، تحقيق محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل الشّافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، الطّبعة الأولى: 1418 هـ/1998م :29.

عليه في اِستنباط الأحكام وبناء القواعد مع بداية العقد الثّالث من القرن العشرين؛ أي عام 1932م داخل مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الأولى، حينما أنكر الأستاذ أحمد الإسكندري الاِحتجاج بالأحاديث في مسألة التّعريب، منطلقا من رأي أبي حيّان وغيره، قائلا: « مضت ثمانية قرون والعلماء من أوّل أبي الأسود الدّؤليّ إلى اِبن مالك لا يحتجّون بلفظ الحديث في اللّغة إلّا الأحاديث المتواترة، وقد اِختلف في عددها، فقيل: ثلاثة، وقيل: خمسة، إلى ستّة عشر»[1]، وخالفه الأستاذ حسين والي، واِعتبر مسألة الاِستشهاد بالحديث أمرا جائزا.

وأدّت هذه المناقشات إلى تشكيل لجنة؛ لدراسة الموضوع ضمّت هذه اللّجنة أعضاء من مجمع اللّغة العربيّة، وهم: الشّيخ الإسكندري والشّيخ حمروش والشّيخ محمّد الخضر حسين[2]. وقدّم الشّيخ محمّد الخضر حسين بحثا تحت عنوان (الاِستشهاد بالحديث في اللّغة)، نشر في الجزء الثّالث من مجلة المجمع[3]؛ وكان لهذا البحث أثر بالغ داخل مجمع اللّغة العربيّة، فاِستثمره المجمع، وأصدر قرارا بشأن مسألة الاِستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف[4].

ثمّ توالت بحوث المحدثين في المسألة من بعدُ، ولا نجد بحوثا خرجت عمّا أثاره المتأخّرون، وتناوله الشّيخ محمّد الخضر حسين، وهنا تبقى الأسئلة المنهجيّة والمعرفيّة تفرض نفسها، ما الجديد الّذي أتى به هؤلاء المحدثين؟ وما الأسئلة الّتي شغلتهم؟ أين تقاطعوا واِختلفوا مع من سبقهم؟ ولِم لا زالت البحوث

---

[1] –محاضر الجلسات، دورة الاِنعقاد الأولى: 298–301.

[2] – الدّكتور محمّد حسين عبد العزيز: القياس في اللّغة العربية، القاهرة، دار الفكر العربي، الطّبعة الأولى: 1415هـ/1993م:237.

[3] – ينظر: مجلّة مجمع اللّغة العربية، القاهرة، شعبان 1355هـ/أكتوبر 1936م: 3/ 197–210.

– وجُمِعَ البحث ضمن كتاب دراسات في العربية وتاريخها. ينظر، محمّد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها: 166.

[4] – ينظر: مجلة مجمع اللّغة العربية، القاهرة، شعبان 1356هـ /أكتوبر1937م: 7/4.

في المسألة تترى وقضيّة الإِستشهاد بالحديث النّبويّ تراوح مكانها؟ ولِم بقي الإِستشهاد بالحديث مقتصرا على نزر قليل من الأحاديث، في حين أن بطون كتب الصّحاح تعجّ بالأحاديث الّتي لا يرقى الشّكّ إليها أبدا، بعد أن أصبحت علوم الحديث من العلوم الدّقيقة؟ ألّا يحقّ للباحثين اليوم أن يعيدوا النّظر في مسألة توسيع دائرة الإِستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف؛ وبأنظارهم المختلفة يحلّوا بعضا من قضايا العربيّة، وتزداد العربيّة توسّعا في أساليبها وتراكيبها، ويثبتوا، في الوقت نفسه، أنّ اللّغة الموجودة في هذه الأحاديث هي من العربيّة نفسها، فقط أنّ من سبقهم غفلوا عن هذا المعين الّذي لا ينضب، وبغفلتهم هذه أهدروا ثروة لغويّة ثرّة، وصف من رفعت إليه بأنّ أفضل من نطق بالضّادّ؟

وحينما نقف عند بحوث هؤلاء المحدثين، نجدهم إمّا يعرضون ويخبرون عن فحوى المسألة، أو يفصّلون ويشرحون ويناقشون أو يقرّبونها؛ لتبسيطها للدّارسين. إذا فالمحدثون أعادوا طرح تلك الأسئلة الّتي طرحها الفكر النّحويّ القديم، وتناولها مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، والّتي نحصرها فيما يلي:

**أ-في حقيقة اِستشهاد المتقدّمين بالحديث النّبويّ الشّريف من عدمه:**

الباحثون في هذه المسألة اِنقسموا إلى فريقين، فريق تمسّك برأي أبي حيّان واِعتبره صائبا، ومن هؤلاء: علي أبو المكارم[1]، ومحمود أحمد نحلة[2]، وعبد الصّبور شاهين[3]، ومحمّد خير الحلواني[4]، وفريق وقف في وجه أبي حيّان مناقشا، مرجّحا أنّ الأوائل اِستشهدوا بالحديث النّبوي الشّريف، ومن هؤلاء:

[1] – علي أبو المكارم: أصول التّفكير النّحوي، القاهرة، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى: 2006م :47.

[2] – محمود أحمد نحلة: أصول النّحو العربي، بيروت، دار العلوم العربيّة، الطّبعة الأولى: 1407هـ/1989م: 47.

[3] – عبد الصّبور شاهين: دراسات لغويّة القياس في الفصحى الدّخيل في العاميّة، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الثّانية: 1426هـ/2004م :67.

[4] – محمّد خير الحلواني: أصول النّحو العربي، اللّاذقيّة، جامعة تشرين: 1979م: 52.

سعيد الأفغاني[1]، ومحمّد ضاري حمّادي[2]، ومحمود سليمان ياقوت[3].

**ب-في الأسباب الّتي نأت بالمتقدّمين عن الإستشهاد بالحديث:** منهم من رأى سبب رواية الحديث بالمعنى سببا ضعيفا[4]، وواهيا[5]، وغير سليم (...)، وحكم معتسف لا يقوم على تقدير صحيح، لأنّ هؤلاء الموالي لم يكونوا أقلّ من نظرائهم العرب تمكّنا من قواعد اللّغة، وأصول الفصاحة[6]، ومنهم من أضاف أسبابا أخرى كوجود مصادر كثيرة أغنت النّحاة عن الرّجوع إلى تلك المصادر المشكوك فيها[7]، وأنّ الشّعر كان رائجا، ومتناولا بين أيدي القدماء، والأسباب الّتي قدّمها أبو حيّان واهيّة[8]، رأى الدّكتور عبد الصّبور شاهين أنّ ردّ الأحاديث من الوجهة الموضوعيّة لا يكون على أساس جهة اِنتماء الرّاوي، وإنّما تردّ على أساس أنّ لغتها تعبّر عن معان سخيفة، أو هي على درجة لا تليق بمحاكاة لغة النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، أم تناقض تعاليم الإسلام [9]، وهناك من أرجعها إلى التّحرّز الدّيني[10].

والنّاظر في أقوال هؤلاء الباحثين حول الأسباب الّتي نأت بالقدماء عن الاِستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف يمكن له أن يضيف سببا آخر، وهو الخوف، خوف حال بينهم وبين الاِعتماد على هذا المصدر الّذي قد يحوي

---

[1] – سعيد الأفغاني: في أصول النّحو، بيروت، دار الفكر، (د.ط): ( د.ت) :48.

[2] –محمّد ضاري حمّادي: الحديث النّبوي الشّريف وأثره في الدّراسات اللّغوية والنّحويّة، العراق، اللّجنة الوطنيّة للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، الطّبعة الأولى: 1402هـ/1982م:313.

[3] – محمود سليمان ياقوت: أصول النّحو العربي، الإسكندريّة، دار المعرفة الجامعيّة، ( د.ط): 2006م:554.

[4] – المرجع نفسه: 555.

[5] – رمضان عبد التّواب: فصول في فقه العربية، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطّبعة الثّالثة: 1408هـ /1988م:97.

[6] –عبد الصّبور شاهين: دراسات لغويّة: 73-77.

[7] – علي أبو المكارم: أصول التّفكير النّحوي: 48

[8] –حسن موسى الشّاعر: النّحاة والحديث النّبويّ الشّريف، عمّان، وزارة الثّقافة والشّباب، الطّبعة الأولى: 1980م: 135.

[9] – عبد الصّبور شاهين: دراسات لغويّة: 77.

[10] – محمّد عيد: الاِستشهاد والاِحتجاج باللّغة، رواية اللّغة والاِحتجاج بها في ضوء علم اللّغة الحديث، القاهرة، عالم الكتب، الطّبعة الثّالثة: 1988م:114.

أقوالا مرفوعة إلى الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، ويكون بعض منها مكذوبا عليه، وإذا رجعنا إلى صحيح مسلم، مثلا، في ( باب وجوب الرّواية عن الثّقات وترك الكذّابين، والتّحذير من الكذب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم) ألفينا أحاديث تغلّظ الكذب على الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، فماذا يفعل أولئك النّحاة أمام قوله صلّى الله عليه وسلّم: ﴿مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الكَذَّابِينَ﴾[1]. فأنّى لهم أن يردّوا حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، أو يطعنوا في نسبته، أو ينسبوه إليه؟.

وحديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم :﴿ مَنْ كَذَبَ عَلَيّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ﴾[2] كاف لنعذر هؤلاء النّحاة في تقليلهم من الإستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف، فالخوف أجبرهم على السّكوت متى علمنا أنّ « هذا الحديث في غاية الصّحة ونهاية القوة، حكى الإمام أبو بكر الصّيرفي أنّه روي عن أكثر من ستّين صحابيّا مرفوعا، وقال بعض الحفّاظ أنّه روي عن اِثنين وستّين صحابيّا، وفيهم العشرة المبشّرة، وقال: ولا يعرف حديث اِجتمع على روايته العشرة المبشّرة إلا هذا، ولا حديث يروى عن ستّين صحابيّا إلّا هذا، وقال بعضهم رواه مئتان من الصّحابة »[3].

**ج- في أوّل من أكثر من الإستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف:** ذكر بعضهم أنّه اِبن مالك[4]، وعلّلت الباحثة خديجة الحديثي عمله هذا بسبب أنّه « كان مطّلعا على الأحاديث اِطّلاعا واسعا لإشتغاله بتحقيق ( صحيح البخاري)

---

[1] – رواه مسلم، باب ( وجوب الرّواية عن الثّقات وترك الكذّابين، والتّحذير من الكذب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم): 61/1.

[2] – رواه مسلم، باب ( تغليظ الكذب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم):64/1.

[3] – الشّيخ مجمّد جمال الدّين القاسمي: قواعد التّحديث من فنون مصطلح الحديث، تحقيق محمّد بهجة البيطار، بيروت، دار النّفائس، الطّبعة الأولى: 1407هـ/1987م:180،179.

[4] – هم كثر، ينظر مثلا: إبراهيم السّامرّائي، المفيد في المدارس النّحويّة، دار الميسرة للنّشر والتّوزيع والطّباعة، الطّبعة الأولى: 1427 هـ/2006م:239.

(...)، ولهذا كان يكثر الاِحتجاج بالحديث في إثبات قواعد وأقيسة جديدة في النّحو والصّرف »[1]، ورأى غيرهم أنّه اِبن خروف[2]، ورفعه فاضل صالح السّامرّائي في كتابه (الدّراسات النّحويّة واللّغوية عند الزّمخشري ) إلى الزّمخشري ( ت528هـ)، قال: « وفي الحقّ أن يوضع الزّمخشري في أوائل الّذين يستشهدون بالحديث النّبوي الشّريف في النّحو واللّغة»[3]، في حين رفعه عبد العال سالم مكرم إلى أبي عمرو بن العلاء ( ت 145هـ)[4].

والنّتائج الّتي نصل إليها من خلال ما تقدّم، نجملها فيما يلي:

-القدماء اِستشهدوا بالحديث النّبويّ الشّريف، وكان اِستشهادهم به قليلا.

-المتقدّمون سكتوا ولم ينل هذا الدّليل أهمّية في أنظارهم، في حين جادل المتأخّرون بعضهم بعضا، وبحثوا في الأسباب الّتي كانت وراء عزوف المتقدّمين عن الإكثار من الاِستشهاد بالحديث النّبويّ في اِستنباط القواعد، وتقرير الأحكام.

-الباحثون المعاصرون أعادوا الأسئلة نفسها الّتي طرحها المتأخّرون في قضيّة الاِستشهاد بالحديث، وهذا المسلك المنهجيّ جعل هذه القضيّة تراوح مكانها.

-إعادة النّظر في هذا الدّليل من حيث توسيع دائرة الأحاديث المستشهَد بها صار أمرا ملحّا؛ لأنّنا على دراية تامّة من أنّ عشرات الكتب في الحديث

---

[1] – خديجة الحديثي: المدارس النّحوية، إربد، الأردن، دار الأمل، الطّبعة الثّالثة: 1422هـ/2001م : 349.

[2] – ينظر مثلا: رمضان عبد التّواب: فصول في فقه اللّغة :98.

– عبد العال سالم مكرم: المدرسة النّحويّة في مصر والشّام في القرنين السّابع والثّامن من الهجرة، بيروت، دار الشّروق: 1400هـ/1980م :342.

[3]– فاضل صالح السّامرّائي: الدّراسات النّحويّة واللّغوية عند الزّمخشري، عمان، دار عمّار للنّشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى: 1426هـ/2005م:183.

[4] – ينظر: عبد العال سالم مكرم: الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربي، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الثّانية: 1413هـ/1993م : 212.

وعلومه قد حقّقت وألّفت، واِتّخذت لنفسها مكانا مرموقا في سلّم العلوم الدّقيقة الّتي لا يرقى الشّكّ إليها، لأنّ واضعي هذه العلوم أحاطوها بسياج واق.

-ضرورة العمل الجماعيّ في المجامع اللّغويّة، وفي وحدات البحث في الجامعات الوطنيّة والعربيّة؛ لنوسّع دائرة الاِستشهاد بالأحاديث النّبويّة، ونستقي منها مادّتنا اللّغويّة، ونحلّ بها الكثير من قضايا اللّغة العربيّة العالقة، ويزداد يقيننا بأنّ ما ورد في هذه الأحاديث من لغة نراها خارجا عن قواعد العربيّة هو في حقيقة الأمر من قواعدها، المسألة فقط أنّ واضعي هذه القواعد غفلوا عن هذا المعين الّذي لا ينضب، وأهدروا بغفلتهم هذه ثروة لغويّة وصف من رفعت إليه بأنّه أفضل من نطق بالضّاد؟

**قائمة المصادر والمراجع :**

1- إبراهيم السّامرّائي: المفيد في المدارس النّحويّة، دار الميسرة للنّشر والتّوزيع والطّباعة، الطّبعة الأولى: 1427هـ/2006م.

2- الأنباري (الإمام كمال الدّين أبي البركات عبد الرّحمان ابن أبي سعيد): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصريّة، ( د.ط): 1993م.

3-جلال الدّين السّيوطي: الاِقتراح في علم أصول النّحو، تحقيق محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل الشّافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، الطّبعة الأولى: 1418 هـ/1998م.

4-حسن موسى الشّاعر: النّحاة والحديث النّبويّ الشّريف، عمّان، وزارة الثّقافة والشّباب، الطّبعة الأولى: 1980م.

5- أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النّيسابوري: صحيح مسلم بشرح النّووي، حقّقه محمّد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الكتب العلمية، الطّبعة الأولى: 1421هـ/2000م.

6- أبو حيان (محمّد بن يوسف بن عليّ بن حيّان الأندلسي): اِرتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة الدّكتور رجب عثمان محمّد، مراجعة الدّكتور رمضان عبد التّوّاب، القاهرة، مطبعة المدني، الطّبعة الأولى: 1418هـ /1998م .

7-خالد بن سعود بن فارس العصيمي: القرارات النّحوية والتّصريفية لمجمع اللّغة العربية بالقاهرة جمعا ودراسة وتقويما، الرياض، دار التّدمريّة، الطّبعة الأولى: 1424هـ/2003م.

8- خديجة الحديثي: أبو حيان النّحوي، بغداد، منشورات مكتبة النّهضة، الطّبعة الأولى: 1385هـ / 1966م.

-المدارس النّحوية، إربد، الأردن، دار الأمل، الطّبعة الثّالثة: 1422هـ/2001م.

9- رمضان عبد التّوّاب: فصول في فقه العربية، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطّبعة الثّالثة: 1408هـ /1988م.

10- سعيد الأفغاني: في أصول النّحو، دار الفكر، ( د.ط): ( د.ت).

11- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): كتاب سيبويه، شرح وتحقيق الدّكتور عبد السّلام محمّد هارون، بيروت، دار الجيل، الطّبعة الأولى: ( د.ت).

12-اِبن صلاح، مقدّمة اِبن صلاح في علوم الحديث، مصطفى ديب البغا، الجزائر، دار الهدى عين مليلة، ( د.ط): ( د.ت).

13- عبد الصّبور شاهين: دراسات لغويّة القياس في الفصحى الدّخيل في العاميّة، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الثّانية: 1426 هـ/2004م.

14- عبد العال سالم مكرم: الحلقة المفقودة في تاريخ النّحو العربي، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الثّانية: 1413هـ/1993م.

- المدرسة النّحويّة في مصر والشّام في القرنين السّابع والثّامن من الهجرة، بيروت، دار الشّروق: 1400هـ/1980م.

15- عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه نبيل طريفي، إشراف إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطّبعة الأولى: 1418هـ/1998م.

16- أبو عبد الله محمّد بن الطّيب الفاسي: فيض نشر الاِنشراح من روض طيّ الاِقتراح، تحقيق وشرح محمود يوسف فجّال، الإمارات العربية المتحدة، دبي، دار البحوث للدّراسات الإسلامية وإحياء التّراث، الطّبعة الأولى: 1421هـ/2000م.

17- علي أبو المكارم: أصول التّفكير النّحوي، القاهرة، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى: 2006م

18-فاضل صالح السّامرّائي: الدّراسات النّحويّة واللّغوية عند الزّمخشري، عمان، دار عمّار للنّشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى: 1426هـ/2005م.

19- أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تحقيق محمّد علي النّجّار، بيروت، عالم الكتب، الطّبعة الأولى: 1427هـ /2006م .

20- محمّد جمال الدّين القاسمي: قواعد التّحديث من فنون مصطلح الحديث، تحقيق محمّد بهجة البيطار، بيروت، دار النّفائس، الطّبعة الأولى: 1407 هـ/1987م.

21- محمّد حسين عبد العزيز: القياس في اللّغة العربية، القاهرة، دار الفكر العربي، الطّبعة الأولى: 1415هـ/1993م.

22- محمّد الخضر حسين: دراسات في العربية وتاريخها، دمشق، مكتبة دار الفتح، الطّبعة الثّانية: 1380هـ /1960م .

23- محمّد خير الحلواني: أصول النّحو العربي، اللّاذقية، جامعة تشرين: 1979م.

24- محمّد ضاري حمّادي: الحديث النّبوي الشّريف وأثره في الدّراسات اللّغوية والنّحويّة، العراق، اللّجنة الوطنيّة للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، الطّبعة الأولى: 1402هـ/1982م.

25- محمّد عيد: الإستشهاد والإحتجاج باللّغة، رواية اللّغة والإحتجاج بها في ضوء علم اللّغة الحديث، القاهرة، عالم الكتب، الطّبعة الثّالثة: 1988م.

26- محمود أحمد نحلة: أصول النّحو العربي، بيروت، دار العلوم العربيّة، الطّبعة الأولى: 1407هـ/1989م

27- محمود سليمان ياقوت: أصول النّحو العربي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعيّة، ( د.ط): 2006 م.

**الدوريات:**

28- مجلّة مجمع اللّغة العربية، القاهرة، شعبان 1355هـ /أكتوبر 1936م :.03

29- مجلة مجمع اللّغة العربية، القاهرة، شعبان 1356هـ /أكتوبر 1937م: 04.